الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٨٨

الخميس، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/72/713/Add.5)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تمشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/72/713/Add.5، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/72/713/Add.4، سدد اليمن المبلغ اللازم لخفض متأخراته إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/72/713/Add.5؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/72/L.51)

مشروع التعديل (A/72/L.53)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا لعرض مشروع القرار A/72/L.51.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الـ ٩٠، مشروع القرار A/72/L.51 المعنون، ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“.

إن تدهور البيئة الذي لم يسبق له مثيل، كما نعلم، قد تسبب بالفعل في مئات الآلاف من حالات الوفاة بسبب الاحترار العالمي وتلوث المياه والهواء وتدهور التنوع البيولوجي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والتربة. وهذه الآثار البيئية تؤثر أساسا على أكثر فئات السكان ضعفا. وإن لم نتصرف بحزم، نعلم أننا سنواجه عواقب مأساوية: وهي استنفاد الموارد الطبيعية ونزوح الشعوب وتجدد النزاعات.

وقد وضع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ المبادئ التوجيهية لحماية البيئة وتم إرساء مختلف الأدوات المتعددة الأطراف في عدة مجالات معينة للتصدي للتحديات البيئية. يجب على المجتمع الدولي، في مواجهة الطوارئ البيئية، أن يتحمل مسؤوليات جديدة ويمضي قدما. إن اتخاذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودخول اتفاق باريس حيز النفاذ في مرحلة مبكرة قد أظهرا أن من الممكن اتخاذ إجراءات ملموسة وطموحة بشأن القضايا البيئية. ومن خلال وضع أداة جديدة لتعزيز التزامنا بالبيئة، فإننا نرتقي إلى مستوى التحديات الراهنة والمقبلة.

ومشروع القرار A/72/L.51 الذي نقدمه اليوم سيسهم في ذلك الجهد المشترك. وسيشكل فريقا عاملا مفتوح باب العضوية لتحديد الثغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك ولتقييم ضرورة اتخاذ صك دولي جديد. وسيقدم الفريق العامل أيضا توصيات إلى الجمعية العامة من الآن وحتى منتصف عام ٢٠١٩، مع إمكانية عقد مؤتمر حكومي دولي. وأخيرا، فإن العملية برمتها ستكون مدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبمساعدة من التبرعات المقدمة.

إن مشروع القرار الذي نعرضه اليوم قد نوقش باستفاضة. وأود أن أشكر العديد من مقدمي مشروع القرار وجميع الممثلين على التزامهم بهذه الخطوة الشاملة الحازمة التي نتخذها. ومشروع القرار هو نتيجة لحل توفيقي ولا يحكم مسبقا على مستقبل المناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية أو يستبق القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة بناء على توصيات الفريق العامل. بل يهدف إلى إثارة المناقشات – إجراء مناقشات تستند إلى المبادئ الأساسية والأسس متينة – مثل تلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والاتفاقيات القطاعية المتعلقة تحديدا بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والنفايات والمنتجات الكيميائية. ومن مسؤوليتنا المشتركة تعزيز طموحاتنا معا لحماية كوكب الأرض والحصول على الأدوات المناسبة للقيام بذلك.

وكما أكدت، إن مشروع القرار جاء كنتيجة متوازنة لمفاوضات بناءة للغاية. وقد بذلت فرنسا أيضا جهودا كبيرة، كما تعلم الجمعية، للتوصل إلى توافق مقبول في الآراء، بما في ذلك من خلال تقديم تنازلات كبيرة بشأن النص ومراعاة رغبات وشواغل الجميع على نحو كامل. لذلك نأسف لاقتراح طلب لتغيير ذلك التوازن في اللحظة الأخيرة. ولذلك ندعو كينيا بكل احترام وود إلى مراعاة تلك جهود التوافق وإلى سحب تعديلها. ويؤسفنا أيضا طلب إجراء تصويت على النص الذي قدمناه. فلنأمل في أن تسود المصالح العليا لكوكب الأرض وأن يتراجع الذين دعوا إلى هذا التصويت عن قرارهم بشكل ودي.

وفي الختام، وكما ذكرت في بداية هذا الاجتماع، فإننا ندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار الإجرائي المعنون، ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“. أود أن أشكر مرة أخرى جميع الوفود على التزامها ودعمها وتصويتها الإيجابي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة كينيا لتعرض مشروع تعديل (A/72/L.53).

السيدة غرينيون (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للنظر في مشروع القرار A/72/L.51 المعنون، ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“. لقد أخذت الكلمة بالنيابة عن وفد كينيا والحكومة الكينية لاقتراح تعديلات على الفقرة ٥ بصيغتها الواردة في الوثيقة A/72/L.53.

في الجزء (أ)، نقترح حذف كلمة ”يفضل“، وفي الجزء (ب)، نقترح الاستعاضة عن عبارة ”دورة موضوعية تمهيدية“ بعبارة ”دورات موضوعية“. وباقتراح تلك التعديلات، نود أن

نؤكد مجددا بقوة أن نيروبي هي العاصمة البيئية للأمم المتحدة، ونعتقد اعتقادا راسخا بأن كافة الدورات الموضوعية للفريق العامل المفتوح العضوية تقع في صميم ولاية ومهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجب أن تعقد في نيروبي من أجل الحفاظ على نزاهة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانته العامة.

وتؤيد كينيا المبادرة الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية بكافة أشكالها، ومشروع القرار المقترح مبادرة هامة لتحقيق ذلك. ولذلك، فقد اقترحنا تعديل الفقرة ٥ لجعلها مقبولة وللتأكد أيضا من أن جميع من يدعمون تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي أمامهم الفرصة للمشاركة بصورة بناءة.

إن الاقتراح الداعي إلى أن تكون نيروبي مكانا لجميع الدورات الموضوعية يستند إلى عدد من قرارات الأمم المتحدة. تلك القرارات والمقررات تشمل على سبيل المثال لا الحصر القرار الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ريو دي جانيرو بالبرازيل خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨). قد اتخذ ذلك القرار لتعزيز وظائف المقر في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للبيان التالي.

> ”ونلتزم بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٨٨).

ذلك القرار يتيح المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٣ كجزء من التزامات قادة العالم في المؤتمر بتحسين الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المقررات والقرارات التي اتخذتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة لا تزال تؤكد من جديد تكامل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانته، ومن ثم الحاجة إلى تعزيزهما، بما في ذلك عن طريق تعزيز مهمة البلد المضيف لها، كينيا، بوصفها مقر الأمم المتحدة في جنوب الكرة الأرضية. وكان أحدث تلك القرارات التي اتخذها مجلس جمعية الأمم المتحدة للبيئة في جلسته الثالثة في عام ٢٠١٧، القرار UNEP/EA.3/L.28 الذي جاء في الفقرة ١ منه،

> ”تكرر تأكيد أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتؤكد مجدداً على التزامها بعملية الدمج الفعلي لمهام المقر في نيروبي، وتعزيز الوجود الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛“

لذلك يجب احترام هذه المقررات والقرارات الهامة الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن هنا يدعو وفد كينيا جميع أعضاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة ويحثهم، ونحن جميعا مجتمعين هنا اليوم، لكي نظهر الدعم القوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجمعية البيئة، والأمانة العامة من خلال التصويت لصالح التعديلات التي يقترحها الوفد الكيني، ومن ثم تأييد مشروع القرار.

تهدف هذه التعديلات إلى ضمان قوة وحيوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. لذلك فإن أي اجتماعات تعقد خارج نيروبي تقوض قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي على العمل وتنفيذ الولاية العالمية التي أناطها أعضاء الجمعية العامة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه القاعة ذاتها، قبل ست سنوات فقط. لذلك، نحث الجمعية العامة على الوقوف مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة العامة، وكذلك مع كينيا. أطلب من الأعضاء أن يصوتوا على التعديلات المقترحة والوقوف معنا. تعتقد كينيا اعتقادا راسخا بأن جميع الأخوة في الأمم المتحدة من واجبهم التصدي للتحديات البيئية، وأن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك تكمن في تعزيز برنامج الأمم المتحدة، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن إلى النظر في مشروع القرار A/72/L.51، وفي مشروع التعديل A/72/L.53. فيما يتعلق بمشروع القرار A/72/L.51، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يُقدم هذا البيان وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أود أن أتلوا على الجمعية العامة بيانا شفويا يتعلق بالتبرعات لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع القرار A/72/L.51، المعنون ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“. وكما يقتضي مشروع القرار، سيكون تنفيذ الولايات مرتكزا على التبرعات. وعلى هذا النحو، ستتوقف القدرة على الاضطلاع بالأنشطة المطلوبة على تقديم هذه المساهمات على أساس طوعي. ستتاح نُسَخٌ من البيان الذي تلوته من فوري على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم، أود أن أذكرهم بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يتعلق تعليل التصويت هذا على مشروع القرار A/72/L.51 ككل، وليس فقط على التعديل المقترح.

تأسف الولايات المتحدة إذ تعين علينا أن نطلب تصويتا على مشروع القرار هذا، ولا بد لنا من التصويت ضده. حتى الآن لم نرَ أي مناقشة مفتوحة شفافة فيما بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى صك دولي جديد يتعلق بالبيئة أو الغاية منه. تعارض الولايات المتحدة مشروع قرار يدعي وحده في عنوانه الحكم مسبقا على انتقال ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“، في حين أن المفهوم نفسه لا يزال غامضا، حيث لم تنظر بعد الدول الأعضاء في الأسس الموضوعية لهذا الاقتراح أو في الكيفية التي سيسهم بها في النظام البيئي الدولي القائم.

تشارك الولايات المتحدة مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا. وفي الواقع، تفعل ذلك انطلاقا من روح التوافق، وما فتئنا على استعداد لدعم إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في ما إذا كانت هناك ثغرات في النظام البيئي، وإن كان الأمر كذلك، توجد خيارات ممكنة لمعالجة هذه الثغرات. بيد أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تؤيد عنوان مشروع القرار أو أو أي عبارة في الفقرة ٢ التي تحكم مسبقا على مناقشات الفريق العامل أو أن تفترض، قبل حتى تحديد تحديات بيئية دولية معينة، أن الصك الدولي الجديد هو الحل الأنسب.

كذلك لا يمكنها أن تقبل اللغة الواردة في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار التي تشير إلى أنه ينبغي أن تعالج التحديات البيئية على نحو ”شامل“. وفي الواقع، فإن هذه الصيغة تتجاهل حقيقة مفادها أن العديد من أنجح الاتفاقات البيئية، مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون، أو اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، صيغت بشكل ضيق بحيث لا تعالج مشاكل بيئية محددة. ولم يتطرق مشروع القرار على نحو كافٍ إلى شواغلنا بشأن هذه النقاط أو يأخذها بعين الاعتبار.

من بين مصالحنا الأساسية في هذه العملية ضمان ألا يعطل هذا الاقتراح أو يصرف الانتباه عن الاستمرار في تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية القائمة، ونعتقد أن العديد من الوفود تتشاطر شواغلنا في ذلك الصدد. ونتيجة لذلك، نتفهم، في المستقبل، أن الفقرة ٩، تسلم بأنه ما من شيئ في هذه العملية، أو في أي نتيجة لها ينبغي أن يؤثر على حقوق والتزامات الأطراف بموجب الاتفاقات القائمة. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى أن بعض المؤيدين لميثاق عالمي أقترحوا بأنه ينبغي أن يتضمن إعادة

النظر في بعض المبادئ البيئية، من قبيل مبادئ ريو المشار إليها في الفقرة الرابعة من الديباجة، فإنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد الصياغة التي تؤكد مجددا تلك المبادئ في هذا السياق.

لذلك طلبت الولايات المتحدة إجراء تصويت على مشروع القرار، وستصوت ضده، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وتعتقد الولايات المتحدة أنه كان بالإمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار، لو أخذت الشواغل المشروعة للدول الأعضاء بعين الاعتبار. ليس لدينا علم بأي مفاوضات بيئية ناجحة جرى التصويت عليها رغم اعتراضات الدول الأعضاء على جدول زمني مجتزأ، ويؤسفنا أنه جرى تخصيص الكثير من الوقت للتوصل إلى اتفاق يضعنا على الطريق المفضي قدما، أو يفضي إلى دخول الدول الأعضاء في مناقشة مثمرة. سوف نتطلع الآن نحو إجراء مناقشة مع الدول الأعضاء الأخرى التي لديها أسس موضوعية لهذا الاقتراح في الفريق العامل المفتوح العضوية.

السيد كونونوتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يعتزم الاتحاد الروسي التصويت ضد مشروع القرار، A/72/L.51 المعنون ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“ المقدم من فرنسا.

ونود أن نسترعي انتباه الجمعية إلى أن عملية صياغة مشروع القرار، لم تكن بناءة. لقد قمنا مرارا وتكرارا مع عدد آخر من الوفود بطرح مقترحات مبدئية بشأن النصوص، غير أنه تم تجاهلها باستمرار. ولم يبدِ المنسقان أي رغبة في السعي إلى صياغة نص مقبول، بعد رفض إجراء الموافقة الصامتة إجراء مزيد من المفاوضات.

ولذلك، ما زلنا نعتقد أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

يؤيد الاتحاد الروسي بقوة الحماية البيئية والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، وبما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والوثائق الأخرى التي تتناول مسائل محددة. وحتى الآن، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ صك مختلف بشأن البيئة تغطي مختلف المواضيع والمناطق الجغرافية. إن لديها مراكز قانونية مختلفة، وقد جاءت نتيجة التوافق الهش فيما بين الدول الأعضاء.

وبناء على ما تقدم، ينبغي أن تركز المناقشة العالمية القضايا البيئية في المقام الأول على تنفيذ الصكوك القائمة، وعلى دعم البلدان النامية. وينبغي دراسة المبادرة الفرنسية بعناية وعلى نطاق واسع قبل أن نتمكن من الشروع في مناقشة اتفاق عالمي. وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار المقدم، رأينا أنه من المهم تركيز الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالنظر في إمكانية تحسين تنفيذ الصكوك القائمة، على البيئة بدلا من التركيز على إنشاء صك جديد.

ونعتقد أنه من الضروري أن يتم عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية في إطار حكومي دولي، ولا سيما كون أن نتيجته قد تكون إبرام وثيقة حكومية دولية جديدة. نحن مقتنعون بأنه لا ينبغي لمشروع القرار ي أن يستبق نتائج المناقشة التي تجري في إطار الفريق العامل. ونحن على استعداد للمشاركة بصورة بناءة في مناقشة مزيد من الخطوات فيما يتعلق بالمبادرة الفرنسية.

السيد بونسي (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن حماية البيئة من أعلى الأولويات السياسة للفلبين – لدرجة أنها مكرسة في دستورنا. وينص إعلان مبادئ الدستور وسياسات الدولة على أن الدولة تحمي وتعزز حق الأشخاص في بيئة متوازنة وصحية وفقا لوتيرة الطبيعة وانسجامها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحقيق إدماج الشواغل البيئية في المقام الأول من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو في عام ١٩٩٢، حيث تم اعتماد اتفاقين رئيسيين

– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي – في حين لا يزال العمل جاريا بشأن اتفاق آخر، وتم بالفعل اعتماد المبادئ الحرجية. وجدير بالذكر أيضا أنه تم اعتماد اتفاق شامل في جدول أعمال القرن ٢١، الذي يحدد المبادئ والسبل للمضي قدما في تعميم البيئة في تخطيط وتنفيذ التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وإذ ننظر إلى الوراء أكثر، كان هناك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في ١٩٧٢، الذي وضع التنمية البشرية المرتكزة على البيئة، في صميم التنمية الاقتصادية للبلدان.

ولذلك، يوجد بالفعل إطار متكامل لعمل المجتمع العالمي بشأن البيئة وتنميتها المستدامة، مما يجمع بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدعم التنمية البشرية بطريقة مستدامة. إن الإطار العالمي الحالي بشأن البيئة، وعلى وجه التحديد المشكلات البيئية الحرجة المرتبطة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث بحارنا وانتشار المواد الكيميائية الضارة والنفايات السمية، هو نتاج حلول متفق عليها من خلال اتباع نهج استدلالي، والوصول إل التفاصيل التشغيلية بصورة مستمرة، وإن كانت مطولة.

والأمر الذي يتعين القيام به هو تنفيذ الالتزامات التي ترتكز على مبدأ جدول أعمال القرن الـ ٢١ وهو المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويوصى بوجوب أن يتم طرح أي حل في هذا السياق، وليس في صياغة اتفاق موحد آخر محوره البيئة قد يعيد التفاوض بشأن المبادئ والحلول المتفق عليها بالفعل.

ولئن كنّا نسلم بقيمة مبادرة فرنسا بجعل إطار عالمي يعالج حماية البيئة، فمن المهم أن تكون العملية شفافة وتشاورية وأن تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مشاورات ودراسات وطنية واسعة النطاق بين الوكالات ومع أصحاب المصلحة لتحديد ما إذا كانت ترى أن إطار القانون البيئي والصكوك القائمة كافية أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى عملية حكومية دولية جديدة. ولا يمكن تسريع ذلك أو القيام به خلال فترة مختصرة.

كما أن من المهم أحترام تضامن مجموعة الـ ٧٧. ومن المؤسف أن فرنسا لم تتشاور مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ لتحديد ما إذا كانت ستتفاوض كمجموعة على مشروع القرار قبل الانخراط على الصعيد الثنائي مع الدول الأعضاء.

يجب أن يتخذ قرار الشروع في عملية حكومية دولية تتعلق بمسألة من المسائل الرئيسية، مثل ميثاق عالمي للبيئة، على أساس توافق الآراء، لا بالتصويت. وتجسد الدعوة إلى التصويت عدم وجود اتفاق فيما بين الدول الأعضاء، وتقوض العملية المتعددة الأطراف، فضلا عن الأهمية السياسية وصحة مشروع القرار (A/72/L.51) والمبادرة.

ولهذا السبب، ستصوت الفلبين معارضة لمشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.51، المعنون ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.51، بالإضافة إلى تلك الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الأرجنتين، أستراليا، أفغانستان، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بليز، بولندا، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، ساموا، سان مارينو، السويد، فيجي، ليبريا، مالي، ملديف، موريشيوس، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب المادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية أولا في مشروع التعديل المقترح، الصادر بوصفه الوثيقة. A/72/L.53

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/72/L.53؟

اعتمد التعديل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/72/L.51، بصيغته المعدلة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا،، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا،، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن

المعارضون:

جمهوريةإيران الإسلامية، الفلبين، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

بيلاروس، ماليزيا، نيكاراغوا، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان

اعتمد مشروع القرار A/72/L.51 بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٧٧/٧٢)

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد جمهورية كوريا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد هندوراس الأمانة العامة لاحقا بأنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار.]

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خيبة أملنا إزاء قرار أحد البلدان تقديم تعديلات لإدخالها على الفقرة ٥ من القرار ٢٧٧/٧٢ في هذه المرحلة من العملية. ونوقشت بإسهاب مسألة موقع اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية خلال عملية التفاوض التي استمرت ثلاثة أشهر، مع مختلف البلدان أو مجموعات البلدان التي عرضت آراءها غير المتباينة جدا. لقد كان القصد من الصياغة التي أعدها الميسرون هو تضييق هوة الخلافات، دون استباق النتائج وبدون استبعاد إمكانية عقد اجتماعات الفريق العامل في نيويورك أو نيروبي أو في مكان آخر.

ويشيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بجهود الميسرين في هذا الصدد. ونتطلع الآن إلى إجراء مناقشات بناءة داخل الفريق العامل المفتوح العضوية لتعزيز هذه المبادرة القيمة، وهي الميثاق العالمي للبيئة، الذي يسعى إلى التصدي للتحديات التي يشكلها تدهور البيئة الناجم، إلى حد كبير، عن الأنشطة البشرية، والتي تهدد مجتمعاتنا وكذلك الاستقرار الدولي.

السيدة غريغنون (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن شعب وحكومة كينيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتناننا لجميع الوفود التي انضمت إلى توافق الآراء دعما لتعديلاتنا المقترحة. وكما قيل، فإن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن تسير بها أعمال الأمم المتحدة. كما نشعر بالاغتباط لأن أغلبية الوفود أيدت اعتماد القرار ٢٧٧/٧٢. فهو يقطع شوطا طويلا نحو إظهار الجدية التي تُعالج بها هذه المسألة.

كما يدل على الجدية التي تعالج بها الوفود المسائل المعددة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. ويشرفنا أن نرى أن وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي وتقديم خدمات الأمانة الهادفة هو أمر مُجدٍ بالنسبة للجمعية العامة. وفي الواقع، إنه السبيل الوحيد كي يعمل الفريق العامل المفتوح العضوية بفعالية – تلقي الخبرة الخاصة بالبيئة وخدمات الأمانة بشأن العمل الذي يقترحه الفريق العامل من الأمانة العامة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، التي يجب، كما ذكرت من قبل، الحفاظ عليها.

ونحن نقدر كذلك أنه تم اعتماد هذا المقترح من كينيا، بوصفها البلد المضيف. وبالتالي فإننا نؤكد لكامل أسرة الأمم المتحدة أن بلدي سيواصل الاضطلاع بدوره الإيجابي والهام بوصفه البلد المضيف لجهاز الأمم المتحدة الذي له مقر في جنوب الكرة الأرضية. وبوصفنا البلد المضيف، ما زلنا نناشد جميع الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة إنشاء وجود لها في نيروبي. ونعتقد أن هذه خطوة إيجابية نحو ضمان المشاركة الكاملة في جميع اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على نحو ما كان متوخى في عام ٢٠١٢ عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٦٧.

وكما أشرنا في بياننا الذي أدلينا به في وقت سابق، فإن كينيا تأخذ على محمل الجد جميع التحديات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، وبوصفها أحد الرواد في معالجة المسائل البيئية فقد أثبتنا ذلك بالفعل في هذه الدورة من خلال حظر استخدام الأكياس البلاستيكية من أجل تأمين البيئة، وبوضع الأطر القانونية والمؤسسية الأخرى لضمان أن نحقق الإدارة والحماية البيئية المستدامتين. ويرتكز موقفنا على التحديات البيئية وتغير المناخ المستمرة في جميع أنحاء العالم، سواء كان في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر وفد فرنسا على اقتراح مشروع القرار، على العمل الشاق الذي تم القيام به لضمان أن نعمل جميعا نحو تحقيق توافق في الآراء بشأن المضي قدما في هذه العملية. كما أود أن أشكر مجموعة الـ٧٧ الصين على تأييد القرار ٢٧٧/٧٢ والتفاوض بشأنه كمجموعة،

وبالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ونيروبي نفسها.

السيدة سيلفا ماتورانا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أقول بضع كلمات تعليلا للتصويت الذي قام به وفد بلدي للتو. يبين هذا التصويت احترامنا لتعددية الإطراف وإجراءه بأفضل النوايا لإحراز تقدم بشأن مسألة يعتبرها بلدنا ورئيسنا دائما ذا أهمية قصوى ومحاولة بناء الاحترام في جميع الأوقات لسلامة النظم الحيوية والوظائف البيئية للكوكب.

إن البحث عن حلول توافقية للمشاكل البيئية التي سببها الهيكلي هو الرأسمالية لم يبدأ اليوم، وسيظل جزءا من جدول أعمالنا لفترة طويلة في المستقبل. والقرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٢٧٧/٧٢) هو مجرد خطوة أخرى على الطريق الطويل الذي ما برحنا نسير عليه، وينبغي أن يتيح لنا المجال تجميع الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور البيئة. وكان عدم اعتماد القرار سيشكل انتكاسة في المفاوضات التي تجري في منتديات أخرى متعددة الأطراف حيث قررت بلداننا إجراء هذا الحوار منذ ١٩٩٢.

أود أن أسلط الضوء على قلق وفد بلدي إزاء إشراك أصحاب مصلحة آخرين في القرار. إن رعاية سلامة البيئة والدفاع عنها يجب أن يشمل جميع المواطنين في العالم. ومع ذلك، فإن المساءلة واتخاذ الإجراءات يجب أن تنفذها دائما حكوماتنا. وأثناء السير على هذا الدرب، ومن أجل تفادي الانهماك في المناقشات الثانوية، من المهم أن نتذكر المبادئ التي استرشد بها توافق الآراء ولذلك سنواصل الدفاع في هذا السياق بوصفنا دولة بوليفيا المتعددة القوميات وعضوا في مجموعة الـ٧٧ والصين.

أولا، لا يمكننا إقامة نظام أكثر عدلا وديمقراطية إلا معا وبما يتطابق مع مصالح شعوبنا ويدعمها.

ثانيا، تملك الدول الحق السيادي في استغلال الموارد الخاصة بها، وتحديد سياساتها البيئية وأولوياتها الإنمائية، والسعي إلى تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان والحياة الكريمة والصحية وحقوق أمنا الأرض.

ثالثا، ينبغي أن تستند أي مبادرة ترمي إلى معالجة الأزمة البيئية والمناخية إلى المبادئ الراسخة بالفعل في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة، التي يجب بموجبها أن تتحمل بلدان الشمال مسؤولياتها التاريخية عن تغير المناخ، وكذلك الديون المناخية التي عليها تجاه بلدان الجنوب.

رابعا، لن يكون لوضع ميثاق عالمي للبيئة معنى إلا إذا شمل مصالح جميع الدول. ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء. ولن تبعث المواقف التدخلية أو المتسرعة على الثقة في العملية، ولا موقف بعض البلدان التي هي بصدد الانسحاب من الاتفاقات التي أبرمتها مع المجتمع الدولي والكوكب ذاته، ولا تحترمها.

ونسترشد بتلك المبادئ في كل قرار سيادي نتخذه، وسنواصل الدفاع عنها في كل مرحلة من مراحل العملية، بدءاً بهذا القرار.

السيدة شوربجي (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي أن يعرب عن موقفه إزاء المبادرة باعتماد ميثاق عالمي للبيئة، إزاء القرار ٢٧٧/٧٢ المعنون، ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“، الوارد في الوثيقة (A/72/L.51).

بداية، تؤكد الجمهورية العربية السورية على إيمانها بأهمية تعزيز وتفعيل الصكوك والاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة ومعالجة الثغرات والمشاكل التي تشوبها أو تعرقل تنفيذها. ولكننا لا نعتقد أن وثيقة واحدة ستتمكن من تحقيق تلك الغاية أو ما إذا كانت فكرة وضع ميثاق عالمي للبيئة ستكون الحل الأمثل لتفعيل هذه

الاتفاقيات والصكوك التي تختلف في مجالاتها وعضويتها وطابعها القانوني.

كما أن مفهوم القانون البيئي الدولي ما يزال غير متفق عليه دوليا بشكل خاص فيما يتعلق بطابعه غير الملزم قانونا. والدول الأعضاء تلتزم بالصكوك المتعلقة بالبيئة بناء على ظروفها وأولوياتها الوطنية. وبالتالي، فإن أي مسعى لمعالجة النظام الدولي الحالي المتعلق بالبيئة يتطلب من الجمعية العامة اعتماد لغة واضحة تؤكد على احترام مبدأ السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، وعلى أن أي التزامات مقترحة يجب أن تراعي الصكوك الدولية والسياسات الوطنية الموجودة حاليا.

أخيرا، إن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لا بد أن يتم في إطار مجموعة من الشروط، أهمها أن يكون فريقا عاملا حكوميا دوليا، مع إفساح المجال لأصحاب المصلحة الآخرين بتقديم مشاركاتهم، ولكن بحيث يكون القرار بيد حكومات الدول الأعضاء. ولا بد من التأكيد هنا على أن الغاية الرئيسية من إنشاء فريق عامل يجب أن تبقى دراسة الخيارات لمعالجة الثغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك تقديم توصية إلى الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي لاعتماد الميثاق العالمي. وهذا لا يتسق مع العنوان الذي تم اختياره لمشروع القرار والذي يتحدث عن وضع ميثاق عالمي للبيئة كهدف نهائي لهذه العملية.

ختاما، لا بد أن نضع تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نصب أعيننا، عندما نسعى إلى دراسة وتحديد الثغرات في النظام القائم والصكوك والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالبيئة. ويجب أن يكون تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة التي نصبو إليها هي الأساس لوضع المقاربات والوسائل المناسبة لمعالجتها دون التخلي عن مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول الأعضاء في هذا الإطار. لذلك، وبناء على ما سبق، فإن وفد بلدي صوت ضد مشروع القرار هذا.

السيد شو جونغ شينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الصين تدعم المجتمع الدولي في تعزيز الحوار والتعاون وتناول الحماية البيئية وغيرها من قضايا التنمية المستدامة من خلال المنابر المتعددة الأطراف.

تشيد الصين بالمبادرة الفرنسية المعنونة ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“، وتعرب عن تقديرها لها. وترى الصين أن وضع الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة هو أمر يتعلق بالقانون البيئي الدولي والمصالح الأساسية لجميع الدول. ولذلك ينبغي أن تحرك العملية الدولُ الأعضاء وأن تستند إلى مشاورات مكثفة من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء.

وينبغي للجمعية العامة وفريقها العامل المخصص المفتوح العضوية أن يسترشدا بمبدأ التوافق في الآراء، وتجب المحافظة على الطابع الحكومي الدولي للفريق العامل. وعند تعميق التعاون الدولي بشأن الإدارة البيئية، ينبغي مراعاة مصالح جميع الأطراف على نحو شامل.

أولا، ينبغي أن يظل النظر في القضايا البيئية في إطار التنمية المستدامة لصالح المزيد من التنسيق والمواءمة بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، ينبغي التقيد بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، وينبغي مساعدة البلدان النامية كي تحسّن بصورة مطردة قدراتها في الإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

ثالثا، ينبغي التقيد بمبدأ السيادة الوطنية على الموارد البيئية بوصفه شرطا مسبقا للتعاون الدولي بشأن البيئة وحقا ممنوحا للدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام.

رابعا، يجب أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة وأن تُراعى شواغلها مراعاة تامة. إن لدى البلدان النامية، إذ تسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق، حاجة حقيقة إلى تعزيز الحماية والحوكمة البيئة، ومن ثم ينبغي أن تصبح مشارِكة لا غنى عنها في الإدارة الدولية لشؤون البيئة.

السيد مؤمني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفد بلدي تماما عملية تقودها الدول الأعضاء، وكما ذكر بعض المتكلمين، عمليةٌ تقوم على احترام الحقوق السيادية للبلدان ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. علاوة على ذلك، نؤيد العمليات القائمة. ونعتقد أن هناك ما يكفي من العمليات القائمة. ونحن نشعر بالقلق لأن العمليات الجديدة تضر بالعمليات الحالية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود فحسب أن أشكر بحرارة الدول الأعضاء على روحها البناءة ودعمها، الأمر الذي مكننا من تحقيق النتيجة الممتازة اليوم إذ حصلنا على ١٤٣ صوتا مؤيدا للقرار ٢٧٧/٧٢. ويشجعنا كثيرا تأييد حوالي ١٠٠ مقدم لمشروع القرار. ويسرنا أن نتابع بإجراء مناقشات مع جميع الوفودً في الفريق العامل المفتوح العضوية بنفس هذه الروح المفتوحة والشاملة للجميع. ويمكن للجمعية أن تعول على التزام فرنسا الأكيد بتحقيق هذا الغرض، من أجل العمل معا من أجل الحماية البيئية بهدف حماية البيئة وكوكبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.